التجارة في بلاد الرافدين
(السمات العامة)

ا. م. د صباح جاسم حمادي
جامعة بغداد/ كلية التربية
ابن رشد للعلوم الإنسانية

التجارة في بلاد الرافدين
(السمات العامة)

ا. م. د صباح جاسم حمادي

المقدمة:

يعد تاريخ العراق القديم حافلا بالانجازات الحضارية المختلفة، وقد كان للتجارة في بلاد وادي الرافدين أثر واضح في تقدم مسيرة هذه الحضارة العريقة التي تعد واحدة من الحضارات الأصلية في العالم القديم.

فلم لم تكن بلاد الرافدين منذ العصور المبكرة وحدة اقتصادية مقفلة ،بل ثبت بالأدلة الأثرية المتوفرة إلى أن تجارة سكان بلاد الرافدين مع المناطق المجاورة والبعيدة تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، وهذه التجارة كانت من أهم مرتكزات حضارة العراق القديم ،لاسيما وأنها هي التي وفرت المواد الأولية اللازمة لعملية البناء الحضاري ، بالإضافة إلى دورها الرئيس كمهنة اقتصادية مهمة في حياة سكان العراق القدماء .

ولأهمية هذا الموضوع في تاريخ حضارة العراق القديم، فسوف نحاول في هذا البحث المتواضع التعرف على طبيعة تلك التجارة وبداياتها ودورها واثرها في النشاط الاقتصادي عند سكان بلاد الرافدين ،وهذا ما تطلب منا تقسيم البحث إلى عدة فقرات.

الفقرة الأولى سنوضح فيها أسباب قيام التجارة وأهميتها ،أما الفقرة الثانية فسنتطرق فيها إلى التجارة الخارجية، في حين تناولنا في الفقرة الثالثة التجارة الداخلية، وجاءت الفقرة الرابعة عن مقومات التجارةً ،كالأسواق والتاجر والمعاملات التجارية، والموازين والمكاييل،وسائل التعامل التجاري وطرق النقلً ، أما الفقرة الأخيرة فقد استعرضنا فيها أهم الصادرات والواردات ، وفي الأخير ألحقنا البحث بخاتمة عرضنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها .

وفي ختام هذا البحث المتواضع نسأل الله العزيز القدير التوفيق والسداد.

اولا : أسباب نشوء التجارة وأهميتها

التجارة : وليدة الطبيعة من نظامها نشأت، ومن مصدرها انبثقت وتدرجت في مراقي الكمال بتدرج المجتمعات البشرية في الرقي والتطور، وتقدمه في طريق الحضارة والعمران [١].

وعند الحديث عن التجارة في بلاد الرافدين لابد من الإشارة إلى بعض الأسباب التي أدت إلى نشوء التجارة وازدهارها، ومن أبرز هذه الأسباب هو افتقار سكان بلاد الرافدين للمواد الأولية الضرورية وكان في مقدمتها المعادن والحجارة والأخشاب [٢] ولم تكن شهرة العراق القديم بالتجارة أقل من شهرته بالزراعة والصناعة وتوضح لنا النصوص المسمارية ، فضلا عن كتب الإغريق والرومان اهتمام العراقيين القدماء بالتجارة وأشاروا إلى النظم والمعاملات التجارية التي كانت سائدة في العراق القديم، وكان لموقع العراق الاستراتيجي أثره الواضح في نشوء وتطور التجارة الخارجية بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بالتجارة حيث ابتدعت وسائل كثيرة ساعدت على تنشيط التجارة [٣] كالعجلة والسفينة وابتداع النظم الدقيقة للموازيين والمكاييل واستخدام الحبوب والمعادن كوسيلة لتقييم أثمان السلع والأجور بدلاً من النقود التي لم تعرف حتى القرن السابع ق.م [٤].

ولأهميتها البالغة ذكرت كثيراً في القوانين والشرائع العراقية القديمة حيث وضعت نظم وتعليمات وقوانين تحكم أساليب البيع والشراء والرهن [٥].

وكان من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى ازدهار التجارة هو توحيد البلاد والقضاء على نظام دويلات المدن الذي كان يسود بلاد الرافدين في عصر فجر السلالات (٢٧٠٠– ٢٣٧١ ق.م) وإقامة دولة القطر الموحد التي تتمكن من فرض سيطرتها على طرق المواصلات التجارية والاهتمام بالتجارة [٦].

بالإضافة إلى شعور ملوك العراق القديم بالحاجة الماسة إلى جلب المواد الخام الضرورية في بناء الحضارة، وكذلك لتصريف ما هو فائض من الإنتاج الزراعي والبضائع خارج العراق [٧].

وفي العهد الأشوري الحديث (٩١١-٦١٢ق.م) كانت الدولة الأشورية تعمل جاهدة للسيطرة على طرق التجارة المؤدية إلى مصادر المواد الخام في آسيا الصغرى وبلاد سورية، وعيلام إضافة إلى القسم الجنوبي من العراق وقد قامت من أجل ذلك بالعديد من الحملات العسكرية إلي أخضعت خلالها معظم البلدان والأقاليم المجاورة وضمنت امن وسلامة الطرق التجارية الخارجية فكانت تجارتها مربحة [٨].

ثانياً: التجارة الخارجية

سبق أن نوهنا بان المركز الذي نشأت فيه حضارة بلاد الرافدين كان يفتقر افتقاراً شديداً إلى المواد الأولية لبناء الحضارة ومنها المعادن والأحجار والأخشاب والأحجار الكريمة وشبه الكريمة [٩].ومن الممكن تتبع تاريخ نشوء التجارة الخارجية بين العراق و البلدان المجاورة إلى عصور ما قبل التاريخ [١٠]، وهذا مادلت عليه الآثار المادية مثل المعادن والأحجار بمختلف أنواعها، وكان من الممكن تعيين المصادر التي كانت تستورد منها تلك المواد وذلك من خلال الدراسات التي تمت عليها فمثلا تم العثور في موقع جرمو شمال العراق قرب كركوك وهو يعتبر من أقدم مواقع استيطان الإنسان في المنطقة وموقع حسونة قرب الموصل على حجر الأوبسيدن (الأوبسيدين) الصلب وهذا النوع من الحجر لا يتوفر في العراق بل أنه كان يتوفر في منطقة أرمينا [١١] إضافة إلى ذلك فقد عثر على بعض الحلي المصنوعة من أنواع مختلفة من الأحجار الكريمة التي يظن إنها جلبت من منطقة الخليج العربي، وفي عصر جرمو أيضاً تم العثور على النحاس الذي لابد وإن جلب من بلاد إيران [١٢].

أما في القسم الجنوبي من العراق فإن استخدام خشب الأرز والصنوبر من عهد العبيد** واستخدام بعض أنواع البخور يشير إلى وجود علاقات تجارية بين سكان طور العبيد وسكان مدن ساحل البحر [١٣] التي جلبوا منها الأخشاب، وبعض البلدان البعيدة الواقعة إلى ما وراء الخليج العربي كالهند مثلاً التي جلبو منها العطور والبخور. ويدل استعمال السومريين للصمغ الراتنجي على احتمال اتصالهم التجاري مع عدن وبلاد الصومال [١٤] وظهر النحاس لأول مرة في موقع حلف ويدل وجوده على دخوله البلاد

عن طريق التجارة لعدم توفره في العراق ودليل آخر يؤكد وجود صلات تجارية هو انتشار فخار حلف في أماكن متباعدة[١٥] وعن طريق المعاملات التجارية والطرق المستخدمة في التجارة انتقلت بعض الطرز الفنية والتأثيرات الحضارية التي خلفها العراقيون القدماء في البلدان الأجنبية التي تاجروا معها وقسم من هذه التأثيرات جاءت إلى العراق حيث حصل تبادل لهذه التأثيرات، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأدلة الأثرية التي تشير إلى اتصالات سكان العراق القديم مع أقطار الشرق [١٦] فهناك تشابه بين بعض معالم حضارة كوللي (Kulli) في جنوب بلوجستان وتلك التي في سومر وعيلام حيث عثر على أنية في سوسا ومنطقة ديالى تماثل بعض الطرز الكولية[١٧] ، ومن جهة أخرى يمكن ملاحظة التأثيرات الحضارية المتبادلة بين العراق ومدن سواحل البحر المتوسط وعيلام وبلاد الأناضول [١٨].

كما يمكن ملاحظة التأثيرات التي ظهرت منذ العهد الشبيه بالكتابي في بلاد وادي النيل في إتباع الطراز المعماري المعروف في عصر الوركاء في العراق القديم بأسلوب طراز الطلعات والدخلات في بناء جدران المعابد والقصور المصرية، وكذلك في استخدام الأختام الاسطوانية التي نشأت في العراق القديم في عصر الوركاء وجمدة نصر ومنها انتشرت إلى بقية أنحاء العالم. ومن التأثيرات الأخرى على الشعوب التي تاجرت مع العراق القديم هو اقتباسهم مصطلحات البيع والشراء ومن تلك الشعوب الآراميين والعبرانيين. وفي العصور التاريخية زودتنا النصوص المسمارية بمعلومات كثيرة عن التجارة الخارجية ، فنجد مثلا في النصوص المسمارية التي خلفها حكام دولة لجش* حيث أشارت إلى أمور ومعلومات مهمة متعلقة بالنشاط التجاري الذي مارسه سكان العراق القديم في هذا العصر وفي أواسط الألف الثالث ق . م توسعت العلاقات التجارية الخارجية مع البلدان المجاورة وأصبحت منتظمة والدليل النصوص المسمارية التي تذكر ثلاث بلدان قامت معها علاقات تجارية منذ أقدم الأزمنة التاريخية وهي دلمون وميلوخا ومكان [١٩] .

وتشير الوثائق المسمارية إلى وجود علاقات وثيقة بين بلاد سومر وأكد وبين هذه البلدان الثلاث [٢٠]، وأقدم إشارة وردت بخصوص مكان ودلمون من زمن سرجون الاكدي مؤسس السلالة الاكدية حوالي عام (٢٣٧١ ق. م) ذكر هذا الملك أنه جلب سفن من ميلوخا وسفناً من (مكان) و (دلمون) إلى ميناء عاصمته أكد وهذا دليل على إن منطقة مكان كانت قد اشتهرت بصناعة السفن والملاحة [٢١] ، وأخبرتنا نصوص ماري عن علاقات تجارية دولية ربطت الخليج العربي بجزيرة دلمون عبر نهر الفرات وحلب حتى البحر الأبيض المتوسط وهو الطريق الذي كان في حوزة التجار الأشوريين في القديم، وبعد عصر سلالة أور الثالثة تظهر دلمون فقط بمركز تجاري فيما وراء الخليج العربي [٢٢].

وعثر على لوح من الطين في أور ذكر فيه عن استيراد كمية من عيون ألسمك لإغراض الزينة قد جلبت من أرض دلمون [٢٣] ، أما منطقة مكان التي كانت تشتهر بصناعة السفن، وتصفها الكتابات بأنها جبل النحاس لاشتهارها به ،فقد عرفت بأنها مصدر لحجر الديورايت الأسود والأحجار الكريمة ، والأخشاب ، وجميعها كانت من ضمن المواد التي كان يستوردها التجار العراقيون القدماء[٢٤].

أما أخبار ميلوخا فقد انقطعت بعد عهد سرجون لأسباب غير معروفة، بينما استمرت العلاقة مع مكان حتى نهاية عصر سلالة أور الثالثة [٢٥].

وكان الخليج العربي يحتل مكان الصدارة في الاتصالات التجارية العراقية وهذا يعود لعدة أسباب، منها إن سواحله الغربية هيأت طريقها أمام وسائط النقل النهرية، بالإضافة إلى ضحالة المياه على مقربة من الساحل وكثرت تعرجاته وانتشار عدد من الجزر القريبة منه، وهناك نصوص تؤكد الصلات التجارية بين سكان العراق القديم والخليج العربي يعود تاريخها إلى القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد [٢٦]، أما بالنسبة للبلدان الأخرى فقد أشارت النصوص المسمارية ، والآثار المادية المكتشفة إلى وجود علاقات تجارية مع بلاد الأناضول ، وبعض جزر البحر المتوسط كجزيرة كريت وصقليه، وقد ذكرت هذه النصوص أن الملك سرجون الاكدي قام بحملة عسكرية على

بلاد آسيا الصغرى لحماية مستعمرة تجارية هناك [٢٧]، بينما أظهرت التنقيبات الأثرية في آسيا الصغرى وجود مستوطنات تجارية يعود تاريخها إلى مطلع الألف الثاني ق . م، واتضح من خلال الدراسات أن تلك المستوطنات كانت تتمتع بحماية الدولة الآشورية ، وكشفت التنقيبات الأثرية عن أحد هذه المستوطنات في المنطقة التي كانت تعرف باسم كانيش (حالياً كول تبه)** ، وعثر فيها على أعداد كبيرة من الرقم الطينية المسمارية التي ضمت كثير من الوثائق الاقتصادية تبين النشاط التجاري الأشوري في المنطقة [٢٨] ، كذلك عثر أيضاً على ألواح تضم عدداً من المواد القانونية التي كانت تطبق في المستوطنة وهي ما تعرف بالقوانين الآشورية القديمة [٢٩].

مما يلاحظ من دراسة النصوص المسمارية في كانيش أن التجار الآشوريين حافظوا على ثقافتهم وتقاليدهم ولم يتأثروا إلا قليلاً بمحيطهم الجديد في آسيا الصغرى، وكانوا على اتصال وثيق ببلاد آشور، وكانوا يقومون بدور الوسيط في تجارتهم مع آسيا الصغرى، لكن مستوطنات هؤلاء التجار اضمحلت في حدود ١٨٠٠ ق . م بسبب التحركات العرقية الواسعة التي شهدتها أسيا الصغرى والمتمثلة بظهور قوة الميتانيين*** والحثيين**** هناك [٣٠].

وفي العهد الأشوري الحديث كانت الدولة ألآشورية تعمل جاهدة للسيطرة على طرق التجارة المؤدية إلى مصدر المواد الخام في آسيا الصغرى و بلاد سورية إضافة إلى القسم الجنوبي من العراق، وقد قامت من أجل ذلك بالعديد من الحملات العسكرية التي سيطرت من خلالها على معظم البلدان والأقاليم المجاورة وأصبحت تجارتها مربحة لأنها أمنت طرق التجارة الخارجية [٣١] ، وعندما فرضت بلاد آشور سيطرتها على بلاد وادي النيل في عهد الملكين أسر حدون وآشوربانيبال منعت تصدير الأخشاب من لبنان إلى مصر، وعندما فقدت الدولة البابلية الحديثة (٦٢٦-٥٣٩ق.م) سيطرتها على الطرق التجارية القديمة المارة بإيران وسوريا اتجه الملك البابلي نابونائيد إلى الغرب وقام بحملة فسيطر على عدد من المدن والواحات الواقعة في شمال شبه الجزيرة

وأقام في واحة تيماء مدة تقرب من عشر سنوات واتخذها قاعدة لتنفيذ سياسته الجديدة[٣٢].

ثالثا: التجارة الداخلية:

ترتبط بدايات التجارة الداخلية عندما بدأ الإنسان ينتج أكثر من حاجاته الذاتية من الغلال والمحاصيل الزراعية، وكانت المقايضة آنذاك أساس للتجارة [٣٣].

وإن النصوص المسمارية الكثيرة المكتشفة في مدن العراق القديم تشير بكل وضوح على أهمية التجارة في حياة العراقيين القدماء، وإلى تقدم ونضج النظم والمعاملات التجارية التي كانت متبعة آنذاك إلى درجة يمكن مقارنتها مع النظم التجارية السائدة في الوقت الحاضر [٣٤]، وكان تدخل الدولة واضحاً في تنظيم التجارة الداخلية في العهد البابلي القديم، في حين كانت مؤسسات المعابد تسيطر على التجارة الداخلية والخارجية في العهود السومرية الأولى، وكذلك العهد البابلي الحديث [٣٥].

فضلا عن ذلك فإن أكثر من ٩٠% من مجموع النصوص المسمارية المكتشفة والتي تجاوز عددها مئات الآلاف له علاقة مباشرة وغير مباشرة بالناحية الاقتصادية بصورة عامة، ومن جملة النصوص الاقتصادية الكثيرة مجموعة كبيرة من العقود التجارية التي تضم عقود بيع وشراء ورهن وإيجار وقرض ومشاركة وتسليف وغيرها من المعاملات التجارية الكثيرة [٣٦] كما يلاحظ أن القوانين البابلية القديمة وفي مقدمتها قانون حمو رابي واشنونا قد خصصت جزءاً كبيراً من موادها لتنظيم الحياة الاقتصادية ووضع الضوابط والأحكام الخاصة بالتجارة والتجار وحددت أسلوب التعامل ومسؤولية الأطراف المتعاقدة سواء في معاملات البيع والرهن والإيجار أو غيرها وتثبيت الموازين والمكاييل، وشددت في مراقبتها وحددت أسعار المواد الضرورية وغير ذلك من الأمور ذات العلاقة بتنظيم الحياة الاقتصادية غير إن النظم والتقاليد والأعراف التي كانت متبعة في الحياة الاقتصادية بصورة عامة لم تكن واحدة في العراق في جميع العصور ومختلف الأقاليم بل كانت تتغير في التفاصيل من وقت لآخر [٣٧].

رابعا: مقومات التجارة في بلاد الرافدين .

١ – الأسواق

ليس هناك أدلة قوية على وجود أسواق في العراق القديم تبين أسلوب تنظيمها ومواقعها وكيفية العمل فيها إذا ما قارناها مع عدد الوثائق التجارية الكبيرة المتوفرة لدينا.

لكننا نستطيع الاستدلال عليها عن طريق الاستنتاج ، لأنه ليس في النصوص المسمارية نصوص عامة تتحدث عن التجارة والصناعة، لكن هناك نصوص خاصة تتحدث عن حالات وأمور محددة فقط تتعلق بفرد واحد أو مجموعة أفراد، ونتيجة لهذا النقص الواضح في المعلومات عن الأسواق العراقية القديمة [٣٨] فقد اعتقد البروفسور العالم بولاني بأنه لم يكن في العراق القديم أسواق تجارية بالمعنى المفهوم لدينا كما إنه لم يكن في المدن العراقية القديمة أماكن مناسبة تتسع لتضم محلات التجار والباعة ، أي إنه لم تكن هناك مساحات واسعة لتكون أسواقاً عامة للناس يقومون فيها بمعاملات البيع والشراء، وقد اعتمد العامل البروفسور بولاني في إسناد رأيه هذا على ما قاله هيرودتس عن أحوال العراق وإيران في عهد الفرس الاخمنيين بأنه لم يكن لديهم أسواق كالتي كانت موجودة في بوابات المدن الرئيسة والتي يمكن أن تكون محلاً مناسباً لإقامة الأسواق كما كانت الحالة في العصور التالية، ويزيد ذلك أن اسم احد المداخل الرئيسية في مدينة نينوى كان يسمى باب التسلم أي باب البيع، إضافة إلى ذلك فالمعروف أن الأسواق الشرقية حتى أزمنة متأخرة كانت في العراء حيث يتجمهر الباعة ويعرضون ما لديهم من بضائع للمواطنين وإن مثل هذه الأسواق المفتوحة لا تترك عادة آثاراً يستدل منها على وجودها ، كما إن الوثائق التجارية المكتشفة تشير إلى إيجار وبيع المحلات التي كانت تستخدم للأغراض التجارية وورد ذكر مثل هذه العنابر والمحلات في القوانين البابلية أيضاً[٣٩] .

وعلى النقيض من ذلك يرى عدد من الباحثين بأن الرأي القائل بعدم وجود أسواق تجارية رأي غير مقبول ويستندون على تفسيرات الباحث بولاني الخاصة حيث

كانت أسواق أور ولارسا ونفر تشكل أهم الأسواق الداخلية في الجنوب، وكان الوكلاء والعملاء والممولون يتألفون من التجار العاديين والصيارفة سواء كان من الملاكين أو الكهنة أو الذين كان لهم مصارف كبرى بالمدن الهامة وكانوا على اتصال تجاري دائم مع الخارج(٤٠).

٢- التاجر

كان يبرز بين العاملين في حقل التجارة التاجر الذي يتمتع بمركز اجتماعي مرموق فهو كان عماد التجارة في العهود العراقية القديمة المختلفة، هذا مع العلم بان كلمة التاجر في اللغة الاكدية جاءت على صيغة (تمكارم) وهذه الاخيرة بدورها محرفة عن الاصل السومري دام- كار DAM- KAR ومن ثم انتقلت الكلمة من اللغة الاكدية إلى اللغة العربية (٤١) ، وإن ترجمة مصطلح تمكار إلى العربية بمصطلح تاجر من ناحية الأعمال التي كان يقوم بها التاجر البابلي ومركزه الاجتماعي والقانوني فيها شيء من عدم الدقة حيث كان التاجر البابلي تمكار يقوم بإعمال كثيرة تفوق الأعمال التي يقوم بها التاجر في الوقت الحاضر، ففضلا عن إلى كونه يتاجر بالبضائع كما يفعل التاجر في العصور الحديثة فقد كان مرابياً وصرافاً ووكيلاً للحكومة في بعض الصفقات التجارية وشريكاً للعديد من الباعة والمتجولين، وممولاً للبعض الآخر ومالكاً للعقار والأراضي، وملتزماً للأراضي الملكية ، وإذا ما أراد فرد أن يقتني بضاعة ما ذهب إلى بائعها واتفق معه على السعر شفاهاً فإن كانت الحاجة منقولة كالأغذية والمشروبات والحيوانات والألبسة تمت الصفقة ودفع الثمن كاملاً(٤٢).

وكان دوره كوكيل للسلطة جعل الباحث بولاني يعتقد بأن التاجر البابلي لم يكن يعتمد في حياته على الأرباح التي يجنيها التاجر الاعتيادي من أعماله التجارية فقط ،وإنما كان يعتمد في حياته ايضا على الأراضي الملكية التي كانت تقطع له من قبل الملك أو الحاكم ، وعلى بعض الأجور التي يتقاضاها مقابل قيامه بدور الوكيل والوسيط في بعض المعاملات لتسهيل انجازها (٤٣).

كان مركز التاجر في عصر فجر السلالات يختلف عن مركزه في عصر العهد البابلي القديم ، والعهود التالية ففي عصر فجر السلالات كان المعبد يسيطر على جزء كبير من اقتصاد المدينة أو الدولة لذا كان نشاط التجارة الخاصة محدد بينما يلاحظ زيادة مطردة في نشاط التاجر والتجارة الخاصة في العهد البابلي القديم(٢٠٠٤-١٥٩٥ق.م)[٤٤] ويؤيد ذلك العديد من الوثائق التجارية تم الكشف عنها في مدن العراق المختلفة، والتي يعود تاريخها إلى العهد البابلي القديم، وكذلك المواد القانونية التي وردت في قانون حمو رابي، وإن قانون حمو رابي وقانون اشنونا قد خصصت عدداً لا بأس به من المواد القانونية لتسعير الحاجات الضرورية وتثبيتها في وثيقة محررة [٤٥] وإن قانون حمو رابي قد نص صراحة على ذلك ومنها المواد التالية .

" إذا أقرض تاجر غلة أو صوفاً أو زيتاً أو بضاعة ما إلى بياع متنقل فعلى البياع المتنقل أن يسجل الثمن وأن يدفعه للتاجر وأن يستلم البياع المتنقل وصلاً مختوماً بالدراهم التي دفعها إلى التاجر".

" إذا كان البياع المتنقل مهملاً ولم يحصل على وصل مختوم بالمال الذي دفعه للتاجر فإن المال الذي لم يكن به وصل مختوم لا يمكن اعتباره ضمن اعتماد الحساب" [٤٦].

والواقع كان ذلك من الأسباب التي أدت إلى العثور على الآلاف من عقود البيع والشراء والرهن والإيجار، وقد أشار قانون حمورابي إلى بعض أعمال التاجر حيث تؤكد المادة (٣٢) والمادة (٢٨٠) بأنه كان يتعاطى البيع والشراء بالرقيق من خارج البلاد أما المادة (١٠٧) فتضع بعض القواعد الأحكام التي تنظم العلاقة بين التاجر ووكلائه أو شركائه في حالات وظروف مختلفة فمنها العلاقة بين التاجر والشريك الذي يقدم الجهد البدني فقط وعمل كلا الطرفين واقتسامها الربح وهو أسلوب كان ولا زال شائعاً حتى الوقت الحاضر

بينما نظمت مواد قانونية أخرى أسلوب شركة المضاربة أو شركة العمولة التي يتفق بموجبها التاجر مع وكلائه أو إجرائه على القيام بصفقات تجارية معينة لقاء

إعطائهم نسبة معينة أو أجراً معيناً من الأرباح ، وينص قانون حمورابي أيضاً على ضرورة ضمان حقوق كل من التاجر والوكيل أو الشريك أو المدين، وذلك بتثبيت جميع المعاملات التي تتم بينهما تحريراً لاسيما ما يخص المدفوعات التي تسلم إلى التاجر أو الوكيل [٤٧] ، كما حدد القانون الفائدة التي يتقاضاها التاجر على القروض التي يقرضها إلى الناس وجعل ٣٣/١/٣% إن كان القرض فضة ، كما شدد القانون على التاجر الذي يغش المدين ويستغله أن هو زور في كمية المبلغ المقرض ولم يطرح منه المبالغ المستلمة أو غالى في الفائدة أو غش في الوزن أو المكيال. ومن الجدير بالذكر إن التجارة لم تكن مقصورة على الرجال بل كانت النساء يقمن ببعض الأعمال التجارية ، ولاسيما تجارة الخمور التي نص عليها قانون حمو رابي [٤٨].

٣- المعاملات التجارية

أن المعاملات التجارية البسيطة الخاصة ببيع وشراء الأموال المنقولة كالمواد الغذائية والألبسة والمنتجات الزراعية والحيوانية التي كانت تتم شفاها بعد أن يتفق البائع مع المشتري على السعر ولم يكن مثل هذا النوع من المعاملات يستوجب تحرير عقد أو شهادة شهود [٤٩] ، وكانت العادة أن يتضمن العقد المدون جميع التفاصيل الخاصة بالمعاملة التجارية ينظم أسماء المتعاقدين والأسس المتفق عليها وموضوع العقد، ومبلغ المال المدفوع أو المقبوض ، والشروط الجزائية الخاصة بعدم الرجوع عن العقد ومسؤولية أحد الأطراف في حالة ادعاء طرف ثالث ، ورضا الأطراف المتعاقدة وقبولها للشروط ، ثم القسم بحياة الملك أو الإله أو كلاهما، ومن ثم تأتي أسماء الشهود من شاهدين إلى عشرين شاهد بغض النظر عن موضوع العقد وأهميته [٥٠] ويختم العقد بطبعة ختم أو أختام الأطراف المتعاقدة، وفي العهود الآشورية المتأخرة يختم العقد بطبعة أظفر أحد الأطراف المتعاقدة ، وكان كل عقد يحرر من قبل كاتب على لوح من الطين الطري ثم يختم ويجفف أو يوضع داخل غلاف رقيق من الطين الطري أيضاً ويعاد تدوين مضمون العقد على الغلاف لكي لا يكون هناك أي مجال لتزوير العقد بحذف أو إضافة علامة ما ولا يكسر الغلاف الذي ما يلبث أن يتصلب إذا تعرض

للشمس أو الحرارة إلا أمام القضاة أو الشهود، وقد عثر على الكثير من العقود وهي لا تزال داخل أغلفتها [٥١].

٤- الموازين والمكاييل

استخدم العراقيون القدماء أنواعاً معينة من الموازيين لوزن البضائع، المختلفة ولابد أن كانت بعض هذه الموازيين دقيقة جداً لكي يمكن استخدامها لوزن المعادن الثمينة والمواد الغالية الأخرى، ومع هذا لم يعثر حتى ألان على ميزان قديم بل يستدل على شكله في العصور الأشورية من أحد المنحوتات الأشورية التي تمثل رجلاً واقفاً وبيده ميزان، وقد يعزى سبب عدم العثور على أثار وبقايا الموازين إلى حقيقة أن الموازين آنذاك مصنوعة من مواد قابلة للتلف كالحصير والمنسوجات والخيوط [٥٢].

وكانت الأوزان مؤلفة من كفتين من الحصير أو ربما من الفخار معلقتين إلى قضيب خشبي، وكانت الأثقال (الأوزان) دقيقة جداً ومصنوعة من الحجر على هيئة الحيوانات كالوز مثلاً، وقد عثر على العديد من الأثقال وقد كتب عليها وزنها حسب وحدة الوزن آنذاك ، وكانت وحدة الوزن هي ألمنا التي اقتبسها الإغريق فيما بعد ، وقد انتقل الاسم إلى العربية ، ويتألف ألمنا من ستين شاقل (شيقل) ويضم الشاقل مئة وثمانين حبة، وهنا نلاحظ النظام الستيني الذي يعتمد الستين ومضاعفاتها وأجزائها واضحاً، كما يلاحظ إن كلمة شاقل او شيقل مشتقة من نفس الجذر الثلاثي الذي اشتقت منه كلمة مثقال في العربية أما الحبة فلا زالت تستخدم لدى الصاغة في وزن الذهب والفضة ويقصد بها حبة الحنطة ، وكانت تسمى بالاكدية (حنطة) أو (قمحة)ن وكان ألمنا يساوي ٥٠٥ غراماً من وزننا الحالي [٥٣] .

أما إذا كانت البضاعة قابلة للبيع بالمكيال استخدم المكيال الخاص بالبائع أو محدد كمكيال معبد الإله شمش أو غيره، وكانت وحدة المكاييل الأساسية هي ما يسمى كور ومضاعفاته وأجزائه، وكانت تصنع عادة من الحجر على هيئة الحيوانات كالبطة والأسد [٥٤].

وقد حرمت القوانين التلاعب بالأوزان والمكاييل وحاسبت من يبيع بالمكيال الصغير ويشتري بالمكيال الكبير، وكان هناك أنواع مختلفة باختلاف أنواع المواد التي تباع بواسطة الميكال كتلك الخاصة بالحبوب وأخرى بالسوائل، وكان كل مدينة أو حي من الأحياء مكاييلها الخاصة بها كما يلاحظ ذلك في القرى والأرياف في الوقت الحاضر، لهذا كان الاختلاف بين مكيال وأخر مما دفع الكثير من الملوك والحكام إلى تثبيت المكاييل والموازين والتفاخر بذلك [٥٥].

٥- وسائل التعامل التجاري وطرق النقل .

كانت المقايضة أساس التعامل التجاري، والحقيقة أن النقود بمفهومها الحديث لم تكن معروفة عند سكان بلاد الرافدين وإنما استعملوا المعادن وسيلة للتعامل ومن ذلك النحاس والفضة والذهب [٥٦]، والمعروف إن أول تاريخ لاستخدام النقود كان في أواخر القرن الثاني قبل الميلاد عندما قامت مملكة ليديا بتطوير وسائل التعامل التي كانت معروفة في العراق القديم، واستخدمت النقود المضروبة أو المعلمة باسم الملك الحاكم[٥٧].

كانت البضائع تقيم أثمانها وتبادلها، وكذلك أجور الخدمات والعقارات بواسطة بعض الحبوب والمعادن المهمة الأكثر انتشاراً، وكان الشعير يمثل الأداة الرئيسية للتبادل، غير إن الفضة أخذت تحتل بالتدريج مكانة الشعير، ولم تكن لتقدر بالعملة لأن هذه لم تكن قد اخترعت بعد وإنما تقدر بالوزن بصفة خاصة، واستعملوا الفضة على هيئة صفائح صغيرة أو حلقات أو أقراص مثقوبة وهي ذات أوزان معلومة إلى جانب الشعير، ومنذ العهد البابلي القديم وحدت القوانين البابلية القديمة مثل قانون اشنونا وقانون حمورابي قيم وأسعار البضائع والأجور بالفضة أو الشعير، وإلى جانب ذلك استخدمت الحنطة والذهب والرصاص على نطاق ضيق، وكان الرصاص في بلاد آشور أكثر استخداماً من الفضة [٥٨].

وفيما يتعلق بطرق النقل فقد أثبتت التحريات الآثارية بأن العراقيين القدماء استخدموا العجلة والسفينة الشراعية منذ عصور ما قبل التاريخ (الألف الخامس ق.م)

في نقل البضائع ، حيث عثر على نماذج صغيرة من الفخار للسفينة الشراعية وللعجلة [٥٩] وأولى السفن والعربات ذات العجلات كانت بسيطة وساذجة تطورت على مر العصور حتى أصبحت من وسائط النقل السريعة والفعالة، ومما لاشك فيه إن وسائط النقل النهرية والبحرية كانت أكثر شيوعاً في العراق القديم من غيرها، وذلك لقلة نفقات النقل بواسطتها ولوقوع معظم المدن والمراكز الحضارية القديمة على ضفاف الأنهار، وساحل الخليج ، لذا اشتهر العراقيون القدماء منذ وقت مبكر بفن الملاحة وبناء السفن التجارية [٦٠].

وكان للملاحة وبناء السفن قواعد وأحكام خاصة تطرق إليها قانون حمورابي في أكثر من مادة واحدة ، فحدد أجرة السفن المختلفة بالنسبة إلى استيعابها وسعتها كما حدد أجور بناء السفن ومسؤولية الصانع اتجاه قوة السفينة ومتانتها ، فأن كان عملهُ غير متقن كان عليه أن يقدم الضرر لصاحب السفينة وحدد القانون أيضاً مسؤولية الملاح في حالة غرق السفينة المحملة بالبضائع أو فقدانها نتيجة إهمال الملاح أو المستأجر أو تلف فقدان البضائع المحملة عليها وتحمله كل المسؤولية في حالة التقصير أو الإهمال [٦١] .

وفيما يلي نموذج لإحدى مواد قانون حمو رابي المتعلقة بالسفن.

" إذ استأجر رجل ملاحاً سفينة وحملها غلالاً وصوفاً وسمناً وتمراً أو حملها أي شيء أخر وكان هذا الملاح مهملاً فاغرق السفينة وسبب فقدان ما كان عليها فعلى الملاح الذي اغرق السفينة وتسبب في فقدان كل ما كان في داخلها أن يعوض المالك[٦٢] .

أما أنواع السفن والمراكب والقوارب التي استخدمت في العراق القديم كما يستدل على ذلك من رسومها المنحوتة على المنحوتات المختلفة ولاسيما المنحوتات الأشورية فكانت شبيهة إلى درجة كبيرة بالسفن والمراكب المستخدمة في العراق في الوقت الحاضر فكانت هناك القفة وهي السفينة المقعرة والمدورة ، والأكلاك فهي عبارة عن طوافات من جذوع الأشجار الطويلة والأخشاب مشدودة إلى بعضها بالحبال وتطفو فوق

المياه تحملها الجلود المنفوخة، وكذلك البلم والمراكب الشراعية التي عثر على أقدم نماذجها في فخار من دور العبيد(الألف الخامس ق.م) [٦٣].

أما وسائط النقل البرية فكانت تستخدم لنقل البضائع بين المدن والقرى الواقعة بعيداً عن الأنهار، وكذلك للنقل من الجنوب على الشمال أي عكس التيار المائي، وكانت القوافل المؤلفة من الحيوانات كالحمير والبغال تستخدم لنقل البضائع منذ أقدم العهود المعروفة لدينا حيث ذكرت مثل هذه القوافل المؤلفة من مئات من الحيوانات منذ العهود السومرية المبكرة [٦٤] وكان لاستخدام العجلة وصنع العربات أثره في تطوير وسائط النقل البرية وسرعة التنقل وكانت العربات التي تسحبها الثيران والحمير تستخدم لنقل البضائع إلى مسافات بعيدة غير إن كلفة النقل بواسطتها كانت مرتفعة، وكانت القوافل تمر من طرق خاصة لذا حاول الحكام والملوك منذ القدم السيطرة على الطرق التجارية الرئيسية وحمايتها من اللصوص وقطاع الطرق فقاموا بالحملات العسكرية لتأمين سلامتها كما أقاموا بعض الحصون والمحطات على الطرق الرئيسية وزودها بالوحدات العسكرية اللازمة لحمايتها وعلى الرغم من أننا لم نعثر على عربات قديمة إلا إن المنحوتات صورت لنا أنواع العربات ولاسيما تلك المستخدمة في الصيد والحرب ولعل من أهم وأقدم العربات المكتشفة هي بقايا في مقبرة أور الملكية التي استخدمت في مراسيم الدفن وكان يجرها عدد من الثيران [٦٥] وكان اهتمام المشرعين بالطرق التجارية كبيراً حتى أن حمو رابي حدد عقوبة اللصوصية وقطع الطريق بالموت في حالة ارتكابه جريمة السرقة والقتل، وحمل المنطقة والمدينة التي تقع فيها حادثة السرقة ومسؤولية تعويض المجني عليه حيث ذكرت المادة ٢٣"

إذا السارق لم يقبض عليه فإن على الرجل المسروق أن يشتكي للإله عن كل المسروقات وعما فقد وعلى المدينة والحاكم الذي حصلت في أرضه ومنطقته السرقة أن يعوضه جميع ما فقد منه" [٦٦].

وبذلك أصبح من مسؤولية جميع المدن والمراكز أن تحافظ على طرق المواصلات وسلامة وأمن القوافل التجارية المارة بها.

وفي السياق ذاته فان نهر الفرات يعد شريان المواصلات الرئيسي داخل العراق بالإضافة لدوره في اتصالات العراق الخارجية فكان بذلك أحسن الطرق الرئيسية [٦٧] لنقل التأثيرات الحضارية العراقية القديمة إلى الخارج وهيأ الفرص للانتقال التجاري البشري إلى مسافات بعيدة في أعالي الفرات ربما بلغت كركميش كما كان مجرى النهر مساعداً للتنقلات البرية بين الأقسام الشمالية لسوريا وبين وسط وجنوبي العراق.

ومما يؤيد وجود صلات عميقة بين العراق والخليج العربي الاكتشافات المهمة للمستوطنات العبيدية على الساحل الغربي للخليج العربي، وما توصلت إليه الدراسات المكتشفة التي شهدتها فخاريات هذه المستوطنات [٦٨].

٥- الصادرات والواردات

ذكرنا بأن العراق لم يكن من البلدان الغنية بالمواد الأولية الضرورية كالمعادن والأخشاب والأحجار، لذا اتجه العراقيون القدماء منذ أقدم الأزمنة إلى استيراد هذه المواد من البلدان الخارجية، كما عملوا في الوقت نفسه على تصدير بعض المواد المتوفرة لديهم بالمقابل، وكان من أهم المواد التي صدرها العراق إلى البلدان الأجنبية المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب وبعض المواد المصنعة كزيت الزيتون والمنتوجات الحيوانية كالصوف والجلود والزيوت النباتية [٦٩] ، وتشير الألواح القديمة المتبقية من أيام بابل إلى إنهم كانوا يصدرون إلى الخارج الأقمشة والأشياء المصنوعة والحمير، وليس هناك ما يدل على إنهم كانوا يصدرون المواد الغذائية رغم وفرتها عندهم، ولعل السبب في ذلك صعوبة المواصلات وتعرض هذه المواد إلى التلف السريع بسبب طول الوقت الذي يستغرق نقلها، وكان من جملة صادرات العراق أيضاً بعض المصنوعات المحلية الجميلة والدقيقة ذات الأثمان الغالية والوزن الخفيف الذي يسهل معه نقلها، كالأختام الاسطوانية والمنسوجات على اختلافها والأواني المزخرفة وبعض الصناعات اليدوية الأخرى[٧٠].

ولم يكتف العراقيون القدماء بتصدير ما لديهم من مواد محلية بل قاموا بدور الوسيط لاستيراد بعض المواد كالفضة والقصدير والأصباغ والعطور ومن ثم أعادة

تصديرها إلى البلدان التي لا تتوفر فيها تلك المواد، وكان ذلك متعارفاً في التجارة الخارجية وأسلوباً لازال يتبع حتى الوقت الحاضر من قبل العديد من البلدان [٧١].

أما واردات العراق فكثيرة ومتنوعة وتأتي في مقدمتها المعادن على اختلافها والأخشاب والعاج والرقيق والعطور والبخور وأدوات الزينة والأصباغ وغيرها [٧٢] وحصلوا عن طريق نهر الفرات على كثير من المواد التي يفتقرون لها فحصلوا على القار من هيت واتصلوا عن طريق نهر الفرات مع الخليج العربي حيث جلبوا التوابل والبخور من ظفار وحضرموت وحصلوا من سكان جزيرة العرب على بعض الصخور وبعض الأعشاب الطبية [٧٣] أما الذهب الذي ورد ذكره في نصوص سلاله أور الثالثة، ربما كان استيراده من منطقة دلمون التي كانت تقوم بدور الوسيط أيضاً في تجارة بعض المعادن وكان الذهب يستخدم كما في الوقت الحاضر على نطاق ضيق لصناعة الحلي وأدوات الزينة وبعض التماثيل والأدوات ذات الأهمية وكان سعره يوازي ستة أمثال سعر الفضة تقريباً وحصلوا على الذهب أيضاً من مناطق سوريا[٧٤].

أما الفضة فكانت منتشرة انتشاراً واسعاً في العراق وكانت تستورد غالباً من المناطق الشمالية الغربية ومن أسيا الصغرى وقد استخدمت الفضة لتقيم الأثمان وصنعت منها الحلقات والصفائح ذات الأوزان المحدودة كما استخدمت لصناعة وتزيين بعض التماثيل والأواني والأدوات المهمة فضلا عن إلى صياغة الحلي وأدوات الزينة منها [٧٥].

وكان النحاس يستورد من منطقة مكان منذ عهد سلالة أور الثالثة (٢١٢٠-٢٠٠٤ ق.م) ومن دلمون في العهد البابلي القديم كما استورد الأشوريون وعلى نطاق واسع من أسيا الصغرى، وانتشر استخدام النحاس في بلاد أشور وصنعت منه الأسلحة والأواني وكان سعره مرتفع في بلاد أشور قياساً مع بلاد بابل [٧٦] كما كان القصدير وهو من المعادن المهمة يستورد من المناطق الشرقية والشمالية الشرقية ومنها يصدر إلى المستوطنات الأشورية التجارية في منطقة كبد وكيا في أسيا الصغرى ، وكانت الحاجة إليه لصناعة البرونز ولم ينتشر القصدير في جنوب العراق كما أنتشر في بلاد

أشور [٧٧] ، وعثر المنقبون في مدن العراق المختلفة على أنواع عديدة من الأحجار الثمينة والنادرة وأمكن معرفة مصادر تلك الأحجار من بعض النصوص المسمارية التي تذكر أسمائها وإلى جانبها أسماء البلدان والأقاليم التي كانت تجلب منها، وكانت الأحجار الثمينة تستخدم لصناعة الحلي وأدوات الزينة بالدرجة الأولى، كما استخدمت في تزيين المعابد والتماثيل، واستخدم حجر الديورايت والأوبسيدن لعمل النصب والتماثيل والمسلات والأختام الاسطوانية ، ومن الأحجار الثمينة التي كانت معرفة آنذاك حجر اللازورد والعقيق والديورايت [٧٨] وذكر العاج في العديد من نصوص سلالة أور الثالثة على أنه كان يستورد من دلمون التي كانت تستورد بدورها من الهند أو وادي النيل غير أن أهم الآثار العاجية المكتشفة في العراق جاءتنا من مدينة كلخو (النمرود) الأشورية وربما كان الأشوريون يستوردون العاج من وادي النيل عن طريق سوريا مباشرة، واستخدم العاج لصناعة الأواني والمزهريات الجميلة والتماثيل كما صنعت منه أدوات الزينة كالأمشاط والمكاحل وعمل منه ألواح الكتابة وزينت به قطع الأثاث الملكية وانتشر استخدامه انتشاراً واسعاً في بلاد أشور لاسيما في العهد الأشوري الحديث، وكانت صناعته وزخرفته من أدق الصناعات الفنية وقد استفاد الأشوريون من الفنانين السوريين الذين جلبهم الملوك الأشوريين إلى بلاد أشور في أسلوب حفر ونحت العاج [٧٩] ، ومن المواد الضرورية التي استوردها العراقيون القدماء من مكان وميلوخا وجبال لبنان في العصر الاكدي وعصر سلالة أور الثالثة والعصور التالية هي الأخشاب على اختلافها اللازمة لصناعة الأثاث وتسقيف القصور والمعابد وبناء السفن، وقد أمكن معرفة أسماء وأنواع الأخشاب المستوردة ومصادرها من بعض النصوص المسمارية [٨٠].

الخاتمة

توصلنا إلى عدة استنتاجات بعد أنجاز هذا البحث المتواضع، والذي كشف لنا عن التجارة في العراق القديم وأهميتها ونضوجها، نوجزها بالفقرات الآتية.

- تعد التجارة الخارجية واحد من الانجازات الحضارية في تاريخ وحضارة العراق القديم، إذ يعود نشاط التجارة الخارجية مع المناطق المجاورة والبعيدة إلى عصور ما قبل التاريخ.
- وعن طريق التجارة والطرق المستخدمة في التجارة انتقلت الكثير من التأثيرات الحضارية التي خلفها العراقيون القدماء في البلدان الأجنبية القديمة التي تاجروا معها، وقسم من هذه التأثيرات جاءت إلى العراق القديم حيث حصل تبادل لهذه التأثيرات إي (تأثير وتأثر).
- تمثل أوجه التجارة الداخلية بما فيها الأسواق والتاجر والمعاملات التجارية والموازنين والمكاييل ووسائل النقل التجارية والتعامل واحدة من أهم أوجه التجارة الداخلية لما تشكله من أدوات فاعلة في تنظيم وتطور التجارة الداخلية.
- تعد التجارة في بلاد الرافدين مفصلاً مهماً في إنعاش الحضارة العراقية القديمة وتقدمها وازدهارها كونها وفرت المواد الأولية التي كانت تفتقر إليها ارض بلاد الرافدين والتي كانت أساس عملية البناء الحضاري.
- إن عمليات الاستيراد والتصدير في العراق كانت تتم بكميات كبيرة جداً، وذلك لتحقيق الفائدة المرجوة من التجارة، ولتغطية نفقات الرحلة التجارية.
- كان من أهم صادرات تجارة بلاد الرافدين النسيج والملابس والجلود والزيوت النباتية، وقد وجعلوها سلعاً تجارية تتكافأ في قيمتها مع أثمان المواد المستوردة.
- تميز النقل المائي بكثرة الاستعمال قياسا إلى النقل البري، وذلك لاستيعابه كميات كبيرة من السلع ، وقلة تكاليف النقل فيه .

المصادر والهوامش

(١) يوسف رزق الله غنيمة، تجارة العالم قديماً وحديثاً، ط١ (بغداد: مطبعة العراق، ١٩٩٢)، ص٣.

(٢) طه باقر وآخرون، تاريخ العراق القديم(بغداد،١٩٨٠)،ج٢، ص١٩٦.

(٣) المصدر نفسه، ص١٣١.

(٤)المصدر نفسه، ص١٣٢ .

(٥) عامر سليمان، القانون في العراق القديم، ط٢ (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧)، ص٢٥٧.

(٦) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ط٤(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦)، ص٤٣٥ .

(٧) طه باقر وآخرون، المصدر السابق،ج٢، ص١٩٨ .

(٨) هاري ساكز، عظمة بابل، ترجمة: عامر سليمان (الموصل، ١٩٧٩) ص ٣٢١.

(٩) نور الدين حاطوم وآخرون، موجز تاريخ الحضارة (بيروت، ١٩٦٥) ج١، ص١٧٨.

(١٠) رضا جواد الهاشمي، حضارة العراق (بغداد :دار الحرية للطباعة والنشر ،١٩٨٥)، ج٢، ص٢٠٤.

(١١) هاري ساكز، المصدر السابق، ص ص ٣٠٨- ٣٠٩؛ طه باقر وآخرون، المصدر السابق،ج٢، ص٣٣٩.

(١٢) طه باقر وآخرون، ، المصدر السابق ،ج١، ص١١٩ .

(١٣) سامي سعيد الأحمد، مدخل إلى تاريخ العراق القديم (بغداد ،١٩٨١) ج١، ص٢٩٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص٢٩٦؛ هاري ساكز، المصدر السابق، ص٣١٠ .

(١٥)هاري ساكز، المصدر السابق، ص٣٠٩ .

(١٦) طه باقر، المقدمة ، ج١، ص٣٣٩ .

[١٧] سامي سعيد الأحمد، المصدر السابق، ص٢٩٥ .

[١٨] طه باقر وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص١٣٤ .

* مدينة سومرية قديمة تعرف أطلالها اليوم باسم تل الهبا الذي يقع قرب مدينة الشطرة في محافظة الناصرية، ينظر: طه باقر ، المقدمة،ج١، ص١٠٦.

[١٩] طه باقر، المقدمة ، ج١، ص٣٣٩ .

[٢٠] طه باقر، " علاقات العراق القديم ببلدان الشرق الأدنى"، مجلة سومر، (بغداد، ١٩٤٨)، ص٨٦ .

[٢١] طه باقر، المقدمة ، ج٢، ص٢١٤.

[٢٢] هاري ساكز، المصدر السابق، ص ص ٣١٢- ٣١٣ .

[٢٣] طه باقر، " التجارة في العراق القديم "، مجلة سومر (بغداد، ١٩٤٩)، ص٢٠٦ .

[٢٤] طه باقر، المقدمة ، ج٢، ص٢٠٧ .

[٢٥] هاري ساكز، المصدر السابق، ص٣١٢ .

[٢٦] رضا جواد الهاشمي، المصدر السابق، ص١٩٩، ١٩٨٥ .

[٢٧] طه باقر وآخرون ،المصدر السابق، ج٢، ص١٤٥ .

** مدينة أثرية أسمها القديم قانيش أو كانيش في وسط الأناضول. ينظر: هنري س. عبودي، المصدر السابق، ص ص٧٠٨-٧٠٩.

[٢٨] فاضل عبد الواحد علي وعامر سليمان، عادات وتقاليد الشعوب القديمة (بغداد،١٩٧٩)، ص٢٩٥ .

[٢٩] سامي سعيد الأحمد ورضا جواد الهاشمي، تاريخ الشرق الأدنى- إيران والأناضول،(بغداد، د.ت) ص٢٣٤ .

*** الميتانية : هي إحدى ممالك الشرق الأدنى القديم والتي كان يقع مركزها شرقي الفرات في أعالي سوريا ، ينظر: جمال ندا صالح السلماني ، الدولة الميتانية دراسة في التاريخ السياسي والحضاري ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بغداد :كلية الآداب، ٢٠١٠) ،ص١ومابعدها.

**** الحثيين: احد الشعوب القديمة التي استوطنت الأناضول وكونت دولتها وحضارتها هناك، وكانت عاصمة دولتهم تعرف باسم حاتوشا التي تقع بالقرب من بوغاز كوي الحالية. ينظر: هنري س. عبودي، المصدر السابق، ص٣٤٣.

(٣٠) هاري ساكز، المصدر السابق، ص٣١٩ .

(٣١) ليو اوبنهايم، بلاد ما بين النهرين، ترجمة: سعدي فيضي (بغداد،١٩٨١)، ص١١٣.

(٣٢) رضا جواد الهاشمي، المصدر السابق، ص٢٠١.

(٣٣) ليو اوبنهايم ، المصدر السابق ، ص١١٥.

(٣٤) عامر سليمان، المصدر السابق، ص٢٩٧ .

(٣٥) طه باقر، المقدمة ، ج٢، ص٢٠٧ .

(٣٦) طه باقر، وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ١٣٩.

(٣٧) طه باقر، المقدمة ، ج٢، ص٢٠٩ .

(٣٨) طه باقر وآخرون، المصدر السابق ، ج٢، ص١٤٠ .

(٣٩) نقلاً عن : هاري ساكز، المصدر السابق، ص٣٢٥.

(٤٠) سامي سعيد الأحمد، مدخل إلى تاريخ العراق القديم ، ص٢٩٩ .

(٤١) المصدر نفسه، ص٢٩٩ .

(٤٢) رضا جواد الهاشمي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٩ .

(٤٣) هنري فرانكفورت، فجر الحضارة في الشرق الأدنى، ترجمة: ميخائيل خوري، ص٨٢ .

(٤٤) فاضل عبد الواحد علي وعامر سليمان، المصدر السابق، ص٩٦ .

(٤٥) طه باقر وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص١٤٤ .

(٤٦) صموئيل نوح كريمر، من الواح سومر، ترجمة: طه باقر، ط١(بغداد: شركة بيت الوراق للنشر المحدودة ، ٢٠١٠) ، ص١١٥ .

(٤٧) ليواوبنهايم، المصدر السابق، ص١١٦ .

[٤٨] هاري ساكز، المصدر السابق، ص ص ٣٢٧- ٣٢٨ .

[٤٩] جورج كونتينو، الحياة اليومية في بلاد بابل وأشور، ترجمة: سليم طه التكريتي (بغداد، ١٩٧٩)، ص١٦٥ .

[٥٠] طه باقر وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص١٣٧.

[٥١] ادوارد كييرا، كتبوا على الطين، ترجمة: محمود حسين الأمين (بغداد: مؤسسة فرانكلين ، ١٩٦٤)، ص٢٠٤.

[٥٢] طه باقر وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص١٤٢ .

[٥٣] فاضل عبد الواحد وعامر سليمان، المصدر السابق، ص٩٧.

[٥٤] سامي سعيد الأحمد ، مدخل إلى ..، ص٢٩١ .

[٥٥] نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص١٨٦ .

[٥٦] جورج كونتينو، المصدر السابق، ص١٦٦ .

[٥٧] ليو اوبنهايم، المصدر السابق، ص١١٤ .

[٥٨] عامر سليمان، المصدر السابق، ج٢، ص٢٧٩ .

[٥٩] سامي سعيد الأحمد، مدخل الى ...، ص٢٤٥ .

[٦٠] رضا جواد الهاشمي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٢٢ .

[٦١] عامر سليمان، المصدر السابق، ص٢٩٢ .

[٦٢] هاري ساكز، المصدر السابق، ص٣٣٩ .

[٦٣] طه باقر، المقدمة ، ج١، ص٢٢٧.

[٦٤] رضا جواد الهاشمي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٢٥ .

[٦٥] سامي سعيد الأحمد، مدخل إلى ...، ج١، ص٢٩٥ .

[٦٦] طه باقر وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص١٤٩ .

[٦٧] رضا جواد الهاشمي، " التجارة "مجلة ما بين النهرين، العدد ٤٤ (بغداد، ١٩٨٣)، ص٢٨٩.

[٦٨] المصدر نفسه .

[٦٩] طه باقر، المقدمة ، ج٢، ص٢٠٩ .

[٧٠] طه باقر وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص١٣٧ .

[٧١] سامي سعيد الأحمد، مدخل إلى ...، ج١، ص٢٩١ .

[٧٢] صموئيل نوح كريمر، السومريون ، ترجمة: فيصل الوائلي (الكويت، ١٩٧٣)، ص١٤٤.

[٧٣] سامي سعيد الأحمد، مدخل إلى ...، ج١، ص٢٩٩ .

[٧٤] طه باقر، "علاقات العراق القديم ببلدان الشرق الأدنى "، ص٩٧ .

[٧٥] ليو اوبنهايم، المصدر السابق، ص١١٨ .

[٧٦] طه باقر، المقدمة ، ج٢، ص٢٠٧ .

[٧٧] سامي سعيد الأحمد، ورضا جواد الهاشمي، تاريخ الشرق الأدنى- إيران والأناضول، ص٢٣١ .

[٧٨] فاضل عبد الواحد علي وعامر سليمان، عادات وتقاليد الشعوب القديمة، ج١، ص٩٧ .

[٧٩] طه باقر وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص١٣٩.

[٨٠] طه باقر، المقدمة ، ج٢، ص٢٢٧.